

## مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ المتعلق بـ "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"

### تقرير مقدم من النرويج

١ - يحدد هذا التقرير الخطوات التي اتخذتها النرويج لتنفيذ المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ المتعلق بـ "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين". وأثناء دورة الاستعراض السابقة، قدمت النرويج تقريرا عن مساهمتها في تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشر التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. وتؤكد النرويج من جديد تقاريرها السابقة وتكرر دعمها لتلك الخطوات.

٢ - ومنذ مؤتمر الاستعراض في عام ٢٠٠٥، والنرويج تواصل تعزيز نهج شامل قائم على تدعيم الأعمدة الثلاثة للمعاهدة بعضها البعض، وهي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح والاستخدام السلمي، وذلك بالطرق التالية:

- أثناء التحضير لمؤتمر قمة الأمم المتحدة، قامت النرويج، مع أستراليا وإندونيسيا وجنوب أفريقيا ورومانيا وشيلي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بتقديم مقترحات محددة تهدف إلى زيادة تعزيز الأعمدة الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار النووي. وقد لقيت المقترحات تأييدا واسعا النطاق.



- نظمت النرويج حلقة عمل دولية في أوصلو في آب/أغسطس ٢٠٠٥ سعياً لتعزيز المعاهدة.
- نظمت النرويج وإندونيسيا حلقة عمل إقليمية تناولت نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في بالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.
- في الجمعية العامة، أيدت النرويج القرارات الداعية إلى تجديد الجهود الرامية إلى بلوغ عالم خالٍ من الأسلحة النووية، واشتركت في تقديم تلك القرارات.
- ترحب النرويج ببدء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي محادثات عن زيادة تخفيض الترسانات الاستراتيجية، خاصة وأن أجل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها سينتهي في عام ٢٠٠٩ وأن أجل معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية سينتهي في ٢٠١٢.
- تواصلت النرويج الدعوة للتنفيذ الكامل للمبادرات الرئاسية في المجال النووي للفترة ١٩٩٢-١٩٩١ المتعلقة بالأسلحة النووية غير الاستراتيجية، وللتوصل إلى اتفاقات ملزمة قانوناً.
- تؤكد النرويج من جديد مبادئ نزع السلاح النووي وهي: الشفافية واستحالة التراجع والتحقق.
- واصلت النرويج الدعوة لتعزيز الشفافية فيما يتعلق بالمخزونات النووية والخطوات المتخذة نحو نزع السلاح النووي.
- في مؤتمر نزع السلاح، أيدت النرويج الجهود المتجددة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج للعمل يستند إلى اقتراح الرؤساء الستة. ونسقت النرويج إجراء مداولات بشأن نزع السلاح النووي. وأيدت النرويج التأكيد في بدء مفاوضات دون شروط مسبقة بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة. وإلى أن يجري إبرام هذه المعاهدة، تكرر النرويج دعوتها إلى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لكي تعلن أو تؤكد من جديد الحظر الاختياري المفروض على إنتاج المواد التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية.
- تواصلت النرويج دعم الجهود الدولية الرامية إلى ضمان أن يبدأ سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر. وفي الوقت نفسه، أكدت النرويج من جديد ضرورة استمرار مبدأ عدم إجراء التجارب.

- أيدت النرويج في الجمعية العامة وفي المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، القرارات الداعية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.
- أيدت النرويج فرض التزام كامل بالبروتوكول الإضافي على الجميع في أرجاء العالم، وأن يُعتبر تنفيذ ذلك البروتوكول شرطا للمشاركة في التعاون النووي السلمي.
- أيدت النرويج إنشاء لجنة معنية بالضمانات والتحقق تابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد شاركت النرويج بفاعلية في مداولات اللجنة، وتأسف لأنها لم تحقق تقدما في عملها.
- تؤيد النرويج قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتقوم منذ عام ٢٠٠٥ بتقديم دعم مالي للجهود الإقليمية لتعزيز التدابير الوطنية لعدم الانتشار.
- تولت النرويج في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ رئاسة الهيئة العامة لفريق موردي المواد النووية، وركزت على تعزيز الحوار مع البلدان غير المشتركة في الفريق.
- تشارك النرويج في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، وتؤيد الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. وقد أسهمت النرويج ماليا في تلك الشراكة.
- دعت النرويج، في إطار معاهدة عدم الانتشار والوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى بذل جهود لتقليل استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في القطاع المدني. واستضافت النرويج في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ حلقة دراسية دولية معنية بتقليل استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في القطاع المدني.
- دعت النرويج في الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى توفير تمويل يمكن التنبؤ به وكاف لأنشطة السلامة.
- أكدت النرويج أيضا داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على ضرورة تعزيز التعاون التقني في مجال التطبيقات السلمية للطاقة النووية كجزء من الجهود المبذولة عموما لبلوغ الأهداف الإنمائية. وفي هذا الصدد، أسهمت النرويج بمبلغ ٤ ملايين كورونة نرويجية لدعم الصندوق الممول من قيمة جائزة نوبل المكرس للسرطان والتغذية.
- عززت حكومة النرويج تعاونها مع المؤسسات البحثية من مختلف البلدان بشأن طرق تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح والاستخدامات السلمية. وفي عام

- ٢٠٠٦، خصصت السلطات النوويّة مبلغ ١١ مليون كورونة نرويجية لهذا الغرض. وبلغ هذا المبلغ أكثر من الضعف في عام ٢٠٠٧.
- دعمت النرويج ماليا الجهود المبذولة لتعزيز التثقيف في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح.
-